• فالح العزب متحدثاً • صفاء الهاشم وجمعان الحربش • ياسر أبل: إحالة موضوع بيوت منطقة صباح الأحمد إلى النيابة

لابد من فتح باب التوظيف في القطاع الخاص وإحلال المواطنين محل الوافدين

نواب: تغيير السياسة النفطية وتنويع الدخل

• حماد: يجب أن يكون مستشفى جابر للكويتيين فقط • الشطي: على الحكومة تطبيق كلمات الخطاب السامي

مجلس الامة.
لوزير التربية أقول له منطقة الدسمة والدعية والشعب وهناك مدارس واخلاء اي طلبة من هذه المدارس سنحملك المسؤولية.

تعديل الدستور

د.عبدالكريم الكندري: المدخل الحقيقي للاصلاح هو تعديل الدستور، اذا كنا نريد ان نلبي رغبة صاحب السمو الذي قالها في الخطاب السامي بالنسبة للتنمية المستدامة يجب أن نتكلم بصراحة، ودستور دولة الكويت هو قانون سام، ونستشعر أن القوانين قديمة ونحتاج إلى تعديل ايضا الدستور يحتاج إلى مراجعة.
هذا الدستور قالوا المؤسسون لكم 5 سنوات ومن ثم تعدلونه وتنقحونه ومنذ 49سنة طفنا الخمس سنوات.
قضايا مقفلة بسبب اننا نعتقد ان الدستور غير قابل للتعديل وهو جامد لكنه من اسهل الدساتير تعديلا لانه يتطلب موافقة صاحب السمو وثلثي أعضاء المجلس. اول كلمة نسمعها «متى تتوقع حل مجلس الامة» هذا دليل على أن المواطنين على قناعة بان هذا النظام اصبح غير فعال. لابد من اتخاذ قرار تاريخي وطني لتشكيل لجنة وطنية لمراجعة مواد الدستور، والدليل على ذلك عدد النواب الذي وضع في عام 1962 منذ 54 سنة، الآن تزايد العدد وتزايدت المناطق وتحتاج تعديلاً حتى نستطيع أن نجعل من الحكومة عدداً غير مؤثر في التصويت على اللجان أو إقرار قانون، لا يوجد برلمان في العالم يخضع لهذا العدد من الحكومة، لابد من تقليل عدد الحكومة بزيادة الأعضاء، والنظر في المادة 107 وهي حل المجلس بدون شروط أمر غير منطقي.
الشعب فقد الثقة في الأداة البرلمانية وكيف ينتج النائب وفي باله حل المجلس والانتخابات؟ هذا المجلس الذي حاز نسبة مشاركة عالية لن تجدوا من يصوت لكم.
شروط الترشح مخزية بأن نضع فيها إجادة القراءة والكتابة، نحتاج إلى تعديلات دستورية بإضافة هيئات الاستفتاء، كل الدول المحترمة لديها هيئات استفتاء لسماع رأي الشعب، الأسماء تتغير ولكن هناك خللا في السيستم، والحلول واحدة، الحكومة تصوت وتقر القوانين التي تريدها، ومازلنا ندور في فلك الصوت والصوتين.
ليس من الخطأ تعديل الدستور، ولا يرهبوكم بالقفز على أسرة الحكم، ولكن نتكلم عن طريقة وعمل البرلمان، البرلمان معطل وأدواتنا بسيطة، ونحتاج إلى تعديل دستوي، ويجب على الحكومة ألا تجزع من التعديل الدستوري ونحتاج إلى قانون تنظيم الجماعات السياسية، لماذا الخوف منها؟ فهي موجودة وترشح أسماء لكننا نريد معرفة مصادر تمويلهم، وكذلك ترتيب بيت الحكم، صراع الحكم موجود في كل مكان والحديث عنه عميق وبه تجاوزات خطيرة لأن هناك حالة من الهلع الشعبي وضبابية غير واضحة وخلافات الأسرة لدى الشعب، رتبوها، لا ندفع احنا ثمنها.
مشكلة الرياضة هي عناد ومشكلة داخل الأسرة، كل بيت يرتب نفسه، الأسرة تقود البلد، ولا يجوز صراعكم، حلوه بينكم، كم مرة نتحدث عن الامارة وولاية العهد، حكومة بلا منهج ورئيس الوزراء لا يحضر الجلسات ولا يصرح ولا يسمع النواب، لا يمكن إدارة الدولة بهذه الطريقة، حكومة المحاصصة ومناصب المحاصصة لا تصنع بلدا. ضُربت المؤسسات وتدهورت الأوضاع، البطالة زادت والبلد يدار باجتماع مجلس وزراء أسبوعي، الوافدون «كالونا من الشق للشق» وأصبحنا أقلية، البنية التحتية اهترأت بسببهم، نحترمهم ونقدرهم.
عيالنا كلهم يدرسون ماجستير ودكتوراه في الخارج على حسابهم، اقتصاد منهار، بورصة ما حد يدري عنها، رياضة موقوفة، الحل بتعديل الدستور.

تعزيز الجبهة الداخلية

عبدالله فهاد: جاءت في الخطاب الأميري اشارة إلى الأخطار المحدقة من كل جانب، هذا التخوف من الاخطار، ونحن لا نحسد على الاقليم الذي نعيش فيه، ولكن عندنا جبهة داخلية يجب أن تعزز وأن تحمى قبل أن نحمي حدودنا، هذه الجبهة الداخلية حذر منها رجال الدولة سابقاً عندما تكلموا عن سحب الجنسية وتسقط الجنسية عن كويتيين من دون محاكم وترمي بهم خارج البلاد.
هذا كان قبل 50 سنة وهذه النقاشات كانت حقيقية وطنية وكان رد الشيخ سعد أنه لم يتخذ شيئاً من هذا النوع، هذه هي الهدية الوطنية ليست مجالاً للمساومة أبدا واستخدمت الحكومة هذا الملف استخداماً سياسياً للانتقام من خصومها. لا توجد ضمانة لإستخدام هذه الأداة الفاسدة سياسياً، فيجب ان تعزز جبهتها الداخلية من خلال إرجاع الجناسي وعدم اطلاق يد الحكومة في استخدامها.
إذا أردنا أن نحمي وطننا من هذه الأخطار فيجب ان نشعر بمعاناة الناس ومن سجنوا لآرائهم وكثير من القياديين اليوم توضع عليهم قيود أمنية، في أي عصر نعيش؟ توضع اليوم قيود أمنية على الكويتيين؟! ضمان الحياة الكريمة للمواطن من الاشياء التي نعزز بها جبهتنا الداخلية، هناك انتهاك صارخ للإنسانية، امرأة تلد وشرعا لها العدة لا تقبل منها الاجازة، التعامل لا إنساني، أين التدابير الأمنية الكفيلة بحماية وطننا؟! لم نر تصريحاً حكومياً بشأن التدابير الأمنية.

شبرات المنافذ الحدودية

المنافذ الحدودية مبانيها شبرات وأتحدى الوزير ان يذهب إلى العبدلي بدون حماية ضخمة حوله، سكن العزاب والبؤر الموجودة بدون غطاء أمني أو قانوني لها، تجمعات سكنية خارج إطار القانون.
الديوان الأميري ينفذ مشاريع الدولة الضخمة وأقل مشروع بـ 400 مليون دينار، فإذا الديوان لم يقتنع بتنفيذها للمشاريع فلترحل هذه الحكومة، وهو بهذه الممارسة يعطي رسالة غير جيدة بأن الحكومة غير مؤتمنة على مشاريع الدولة.
أول مواطن الإصلاح بوقف الهدر، وأن يكف الديوان الأميري يده عن المشروعات الكبرى.
المناقصات المليارية والعمولات مثل صفقات الدفاع وعقود الداخلية البعيدة عن الشفافية وهي غائبة عن تلك المناقصات.
كثيرة الهيئات لكنها لا تحقق الأغراض المرجوة منها، لابد ان نشعر بمعاناة 1255 مواطنة تعاني تعسفا في وزارة الشؤون وهن متزوجات من غير كويتيين. عندما يدفع المواطن ضرائب غير مباشرة فهذا دليل على فشل الحكومة عندما يذهب الى التعليم الخاص. من المطلوب إلغاء كل صوت يتعرض للاشقاء في منظومة دول التعاون الخليجي، وفي هذا الصدد نبارك لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة ذكرى تقلده مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة الماضية تعاونا مع الحكومة ولكن هذا ليس ضعفا فإن تعاونت تعاوننا وإن أساءت فسيكون لدينا المحاسبة السياسية.
ثامر السويط: ورد في الخطاب الأميري ضرورة تحسين الخدمات العامة، كالصحة والاسكان والبنى التحتية، فعندما يذكر صاحب السمو ضرورة تحسين الخدمات العامة كالاسكان والبنى التحتية وعندما يتذمر الكويتيون من تقاعس الحكومة في حل القضية الاسكانية لا تلومهم، لأن بلدهم لديه امكانات مادية وبشرية وأراض كثيرة، فأين الخلل؟ القضية الإسكانية اصبحت هاجس الشباب والطلبات وصلت إلى قرابة 120 ألف طلب اسكاني وكثير من المشاريع فردية مثل المطلاع، فعلى أرض الواقع ورق لكن لا يوجد شيء، وغرب عبدالله المبارك وجنوبها المشاريع تتعطل على معوقات تافهة، تبخرت الوعود الحكومية عندما قالوا ستوفر 43 ألف وحدة سكنية منذ سنتين، ولكن تحججوا بوجود «توابر» في منطقة إرحية، هل الحكومة عاجزة عن حل مشكلة «توابر»؟ عن أي رفاهية يتحدثون والمواطن لا يجد سكناً له؟! لا يعتقد الوزير أننا اليوم سنمهل الحكومة كثيرا، إذا لم تستعجل الحكومة في حل المشكلة الإسكانية فسنستعجل نحن في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية، صاحب السمو يؤكد مبدأ التخفيف عن كاهل محدودي الدخل والحكومة تبادر إلى قرار رفع سعر البنزين الذي اتخذ بدون دراسة ويجب على الحكومة أن تشرح الأسباب.
وفق دراسة حكومية تقول ان ما توفره الخزينة العامة على الدولة 200 مليون دينار سنويا، فبإمكان الحكومة ان توفر أكثر من ذلك، بدلا من انفاق المليارات كمنح على دول ليس لها علاقة بالكويت، وزير المالية يعتقد أن المواطن هو الحلقة الأضعف فهو مخطئ، هو يريد أن يضع عجزه على المواطن، حارب الفساد في وزارتك وهيئة الاستثمار أولاً.
إحصائية تقول ان عدد العاطلين عن العمل 20 الفا و350 كويتيا ولكنها ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل اجتماعية ونفسية لها انعكاس خطير على الدولة، لا بد من تطبيق النسب المقررة وفق قانون دعم العمالة الوطنية، يجب ان ننسق لضبط المخرجات وربطها مع سوق العمل ورسم سياسة التوظيف.

جودة التعليم

هناك حقائق صادمة لأن القياس وضع لـ140 دولة من حيث جودة التعليم فسنغافورة في الأول وقطر الرابعة والإمارات العاشرة، ولبنان حل في المستوى الـ25 والسعودية حلت 54 على مستوى العالم والكويت حلت في مؤشر دافوس في 2015 في المركز 105 بين 140 دولة.
ومن المفارقات العجيبة ان دولة نفس زيمبابوي فقيرة دخلها 2٪ من دخل الكويت حلت في المرتبة 43 ومن المفارقات ان هناك 40 دولة في العالم يصل مستوى دخل الفرد فيها الى 17 ألف دولار و37 دولة وصلت الى مرحلة متقدمة في جودة التعليم وهناك 3 دول سقطت ومنها الكويت.
القضية قضية إدارة، الناس تتساءل عن مستوى الفساد وهل هو في الأطر الطبيعية وهناك سببان الجهاز الحكومي المترهل الذي عشعش فيه سراق المال العام، وكذلك هامش التسامح الواسع جداً.
مررنا بكارثة الغزو وكارثة سرقة الناقلات والايداعات والتحويلات المليونية وبعد ذلك لم نجد فاسداً واحداً يحاسب، جهاز لمحاربة الفساد وهو هيئة مكافحة الفساد مكث عاماً ولم يقدم فاسداً واحداً فأين تذهب الرواتب وسنحاسب وزير العدل على أداء هيئة مكافحة الفساد.

هيئة مكافحة الفساد

وزير العدل فالح العزب: توليت الوزارة ووجدت قانونا أمامي لا أملك إلا تطبيقه وهو يجب تعديله فسنذهب معهم، وفيما يخص الخلاف بين أعضاء هيئة مكافحة الفساد طلبت من المجلس الأعلى للقضاء ان يشكل لجنة محايدة للفصل بينهما والنتيجة سنأخذ بها وسنطبقها ونحن أمام قانون معطل ووفق المادة 9 والمجلس معطل بسبب هذه المادة.
نعم المسؤولية بلا سلطة هي ظلم ولن استمر بتطبيق هذا القانون لأني كوزير عدل لا يجوز أن أدير جهازاً مثل هذا فلن استمر إلا بتعديل القانون وبالتالي من يطعن في هذا الجهاز اذا قدم لي سؤال سأجيب عنه الا فيما يخص السرية، وهذا الجهاز أنا مسؤول عنه ولا أستطيع إدارته، وحتى يتمكن النائب العام من التحقيق عنه.
وهذا الجهاز لا يعنيني لا من قريب ولا بعيد وسأذهب الى تعديله.
ثامر السويط: سنقدم الكثير من التعديلات التي تحقق الهدف المرجو من الجهاز.
صالح عاشور: يفترض ان الوزير يقدم مشروعا بتعديل ولا ينتظر النواب.
عبدالكريم الكندري: وزارة العدل غير مسؤولة فنيا عن هيئة مكافحة الفساد، ولكن الوزير يعلم يوم قبل بالمنصب الوزاري ان الهيئات التابعة له من يساءل سياسيا عنها وأي كلام عن إقالة مجلس الأمناء مرفوض.

تعيينات النيابة

حمدان العازمي: التعيينات في النيابة الوزير السابق أخذ «جيد» فيجب على وزير العدل ان يشكل لجنة للفصل في التعيينات.
وزير العدل فالح العزب: كل ملاحظات النواب محل تقدير وسنتخذ كافة الإجراءات وفقا لما لدينا من قوانين.
خالد الشطي: عندما كنا نستمع الى الخطاب السامي لصاحب السمو هذا الخطاب تكون من جمل عظيمة، ومفردات قويمة تشكل خارطة طريق موضوعية وفي غاية الحكمة وطرحا شاملا لجميع المشاكل التي نعاني منها في المجتمع، عندما نجد ان في بداية الخطاب يتحدث سموه عن الأخطار المحدقة بنا من كل جانب، وضخامة التحديات، عندما نجد هذه العبارات يبدأ بها الأمير افتتاح الدور الأول وعند ربطها بمرسوم الحل نجد فعلا ان هناك قلبا على الكويتيين ينبض بالمحبة وأرى انه على الحكومة ترجمة هذا الخطاب.
من غير المقبول في ظل هذه الأخطار نشاهد البعض ممن يستعدي الدول العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن لا سيما اننا في دولة ذات امكانيات تستوجب ان نكون عوناً للمجتمع الدولي لا أن تخلق عداوات مع الدول العظمى.

مركز وذكر

أخاطب الحكومة بالتصدي للفتنة، أين هي من مركز وذكر الذي يعبث بالمجتمع ويسيء الى مكون أساسي وأصيل وجميع المخلصين لا يعيرون كلام هذا المركز اي اعتبار.
وعلى الحكومة ألا تجعله مستمراً في هذا النهج الفكري الذي يثيره دائما. لا أحد يوافق على الفتنة الا قلة قليلة صوتها عال، على الحكومة تنفيذ قانون الوحدة الوطنية بشكل فعال وبوعي وفطنة لأ ن أهل الكويت يناشدون الحكومة، واستغرب من الموقف الحكومي بشأنه، فالشعب يطالب الحكومة بتطبيقه، سمو الأمير في خطاباته السامية يؤكد على الوحدة الوطنية والدور اليوم على الحكومة والجهاز القضائي ان يتصدى لوأد الفتن التي قد تكون فتناً مدروسة تؤثر على النسيج الاجتماعي في الكويت.
يذكر الخطاب انهيار الأسعار العالمية للنفط، فيجب وقف الهدر وعدم استنزاف مواردنا بعيدا عن المساس بجيب المواطن.

الرياضة النسائية

يجب ايجاد حل جذري لمشكلة الايقاف الرياضي الكويتي ويجب على وزير الشباب ان ينشط الرياضة النسائية التي تشهد اهتمامات بها في المجتمعات الحضارية ولا يوجد لدينا ذلك.
تقوية الجانب الثقافي والمسارح وان تكون المسارح واعية وتتعدد الدور الثقافية، ويجب ان تبنى مراكز رياضية للشباب في جميع مناطق الكويت من خلال تذليل الصعوبات لهم وهناك مسألة الادارة التربوية والمدرسية والاهتمام بالطلبة، ثقافيا وعلميا وتطوير القدرات والمواهب واكتشافها والعمل على تطويرها.

تطوير المناهج

المناهج الدراسية وتطويرها والاهتمام باللغة العربية ومواكبة المناهج العالمية التكنولوجية وعلى وزير التربية مراجعة المناهج وآخر من تطرق لمسألة المناهج هو حكم المحكمة الصادر من محكمة الجنايات في تفجير مسجد الإمام الصادق.
هذا حكم من محكمة يصدح به القاضي أفراد المجتمع ؟؟؟ من مسألة التكفير.
أحكام قضائية توصي الا ان الحكومة عاجزة عن تقويم هذه المناهج، هذه العدالة التي نص عليها الدستور، المرأة الكويتية يجب ان تنال حقوقها كاملة، الحريات تراجعت في المجتمع الكويتي وعلى الحكومة ان تأمر الأجهزة المختصة بألا يتم وأد الحريات، وعلى نواب الأمة حماية الشعب اذا ما تم المساس بحرياتهم، والكويت هي الكويت التي تتمتع بالحريات وهي التي تفرقنا عن جميع محيطنا.
• مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

اتحاد خليجي

تم استئناف الجلسة عادل الدمخي: سمو الأمير تحدث عن الخطر الاقليمي والخطر الحقيقة واضح وخاصة على الكويت ودول الخليج عامة. هناك كماشة على دول الخليج من الشمال والجنوب، ما هو الحل؟ الحل في وجود اتحاد خليجي موحد يعتمد على جيش عسكري موحد، كل هذه الأخطار ودول الخليج لا توجد لديها قوة عسكرية موحدة، نحتاج الى اقتصاد موحد، وسياسة خارجية موحدة بدلاً من السياسة الحالية المتخبطة والاتحاد الخليجي يحتاج الى مشاركة شعبية في اتخاذ القرار وان تكون هناك مجالس برلمانية تمثل هذه الشعوب بصورة حقيقية، نريد اتحاد برلمانات لدول الخليج. كما تحدث سمو الأمير عن خطر الفتنة. وفعلاً الحماية الحقيقية في وحدة الشعب ونبذ الفرقة والطائفية.
انا اعتبر قانون الصوت الواحد دق اسفين بين الشعب الكويتي وكرس الطائفية وفرق المفرق، أقول لسمو الأمير نحن بحاجة إلى مرحلة نتوحد فيها وأنت ربان السفينة، طلبك يا سمو الأمير بالعفو العام لكل من أساء لسموك أسوة برسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذي عندما تمكن ممن أساءوا له قال لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء. صحيح هناك أخطاء في الفترة الماضية ولكن الشباب يحبون وطنهم ويؤمنون بأن الحكم في ذرية مبارك، وان الديمقراطية أساس الحكم، نطلب العفو من سموك يشمل كل شيء من الجنسيات والملاحقات القضائية والإساءة إلى سموك.

المنح المليونية

وبالنسبة للتقشف.. الحل في تنويع مصادر الدخل وعدم التبذير والمنح المليونية للأسف لا نسمع الرأي الآخر في الحل الاقتصادي، هناك مخالفات في الهيئات الملحقة والمستقلة من عبث وهدر بمئات الملايين، لا بل بالمليارات ولا توجد محاسبة لا من مجلس الوزراء ولا من مجلس الأمة، وبالنسبة لمشكلة الرياضة، وصلتني صورة مكتوب عليها ولد في 1961 ومات في 2014، الصراع مو سبب مشكلة الرياضة هناك قوانين لم تفعّل مثل قانون ديوان حقوق الانسان الذي اعتبره مفخرة للكويت، وكذلك مشكلة الخدم التي تؤثر على كل الأسر الكويتية، أرجو من الحكومة أن كل سؤال يجب أن يرد عليه وإلا فسنتخذ الاجراءات اللازمة، وكلام وزير العدل بشأن هيئة مكافحة الفساد مرفوض، كيف تكون هيئة مكافحة الفساد تابعة لوزير العدل وكيف تحاسبه إذا كان هو وزيرها، يجب أن تكون هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء، هذا تخبط. نحن معارضون لكن ليس بنفس انتقامي، بل بقوة لكن بحكمة.

استكمال الشريعة

أسامة الشاهين: يجب علينا أن نأخذ بأحكام الشريعة الاسلامية وأن نسعى إلى هذا الهدف النبيل واستكمال الشريعة، وكل ما يتعلق بالحقوق والحريات يحث عليها الدين الإسلامي.
سمو الأمير ركز على التحدي الأمني والاقتصادي، فكلنا مشغولون بالأمن والاقتصاد.
يجب تعزيز التعاون العسكري ودعم التكامل العسكري من دول مجلس التعاون الخليجي والإسلامي ويجب دعم درع الجزيرة وتعزيزه.
نظام الانتخاب الحالي غير ديمقراطي ولا توجد في دول العالم قاطبة إلا مملكة تايلند التي تطبق الصوت الواحد.
علينا اتخاذ اجراءات المصالحة الاجتماعية والسياسية والعفو العام وأدعو الى المضي قدما في الإصلاح السياسي، دستورنا منذ 1962 إلى الآن لم يتعدل وخاصة في الاجتماعات والجماعات السياسية التي لا يوجد قانون يؤطرها.
المواطن يعيش بقلق من الأمور الصحية والتعليمية والاقتصادية، نريد استقرار الأسرة.
ظاهرة القبيضة وتضخم أموال بعض النواب والسياسة التي لم تعالج ونخشى أن يأخذ سياسيون من السفارات الأجنبية ما يهدد الأمن.
قضية كشف الذمة المالية ليس موجود على أرض الواقع بل هو ورقة يضعها المعني في أحد الصناديق.
الوثيقة الاقتصادية مرفوضة ودستوريا تبنى اقتصاد وسط لا هو رأسمالي ولا هو شيوعي.
الواقع الجمركي عقيم ويجب أن تعود الى الدولة المراكز الحدودية وأن تكون تحت الرقابة وألا تديرها شركات خاصة، كما أنه يجب علينا تنويع مصادر الدخل وكذلك الطاقة التي لدينا مشكلة فاضحة، والدي من 1991 قدم اقتراحا بإنشاء محطة الطاقة المتجددة في الشقايا، ومنذ ذلك التاريخ، الآن انتبهت الحكومة لذلك.
لا حل قريبا للمشكلة الرياضية لأنه للأسف الطرفان يتعاملان مع بعض بمبدأ الخسارة للجميع وليس الربح للجميع.
محمد الدلال: الحياة الاقتصادية والسياسية وغيرها في تعثر مستمر، تم حل مجلس الأمة 6 مرات وتم إبطاله مرتين وهذا سببه حالة تعثر في الحياة السياسية.
خطط التنمية مجرد تصريحات وهذا ما قاله أحد الوكلاء الذي وصفها بغير الواقعية وبعد هذا التصريح استقال هذا الوكيل أو أقيل، الله أعلم، قانون هيئة مكافحة الفساد هزيل وهذا يؤكد أننا غير جادين في معالجة الخلل.
نريد أن تكون لدينا في دول الخليج العربية وزارة الخارجية واحدة ووزارة الدفاع واحدة، نريد أن نكون موحدين في القضايا الخارجية والدفاعية العسكرية ونترك لكل دولة تدير شأنها داخليا.
الآن هناك فرق عمل لمتابعة الخلل في منطقة صباح الأحمد وكذلك تمت إحالة المقاول إلى النيابة، اليوم المواطن لا يثق أن يذهب الى المستشفيات، فلا توجد كفاءة لدى الأطباء ولا توجد مستشفيات متخصصة، وأنا طلبت من وزير الصحة أن يحول مستشفى جابر إلى مستشفى علاج بالخارج بإدارة أجنبية وكوادر طبية جيدة، نريد أن تكون المستشفيات الحكومية خاصة بالمواطنين وإنشاء مستشفيات أخرى للوافدين.
لن نقبل أن يمس جيب المواطن وسنتصدى لذلك فتنويع مصادر الدخل لا يكون من جيب المواطن.
أتمنى من وزيرة الشؤون أن تسرع في حل مشكلة إيقاف مساعدة المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي.
خليل أبل: لو نسأل الكويتيين من فيكم يشعر بالأمن وبالسعادة والاستقرار وبالمستقبل المشرق، هناك من تحدث عن تعديل الدستور وأقول له خلونا نعمل بالدستور أولا وبعدين قولوا لنا نبي نعدل، خلونا نطبق الدستور ومعانيه وقوانينه أولا.
نحن كمشرعين بدلا من تشريع القوانين نلاحق الوزراء لتخليص المعاملات للناس المظلومة قبل نقول رقاب الناس بيد شيوخ وبعدين بيد تجار وبعدين متنفذين والحين رقاب الناس بيد النواب والوزير اللي يوقع المعاملات لا يعتقد أنه خوش رجّال لكن هذا يدل على أن وزارته غير محترمة وأنا أتكلم سياسيا.
يا إخوان يا نواب اليوم البنك الدولي يقدم خططا تربوية لنا، وقدم لنا مشروعا يخص وزارة التربية بإلغاء الإملاء، شنو يبون عيالنا ما يتكلمون عربي.
نعم الحكومة عندها مشكلة والكل يتحدث عن ذلك، والمجتمع يتحمل مسؤولية المخرجات البرلمانية، هل نستطيع أن نتكلم عن السلطة القضائية، قبل أيام زرنا السجن وسمعنا ادعاءات بالظلم من النيابة العامة وإذا كان ذلك صحيحا فلا يجب أن يمر مرور الكرام ويجب ألا يتوغل الفساد في السلطة القضائية وإن شاء الله ما يتغول.

ترقية بالقوطرة

دستورنا هو الذي يعمينا وليس أميركا ولا روسيا ولا بطيخ، يجب تحصين المجتمع ولكن اشلون..
إذا واحد يتحجى قالوا له اسكت لا نسحب جنسيتك، شنوهذا؟ بأي حق؟ نريد المساواة، مو واحد يأخذ ترقية بالقوطرة وليس بالكفاءة، «سمعت واحد يقول هذا هايدبارك»، أقول له لا والله لو أنا ما أبي أعمل جان قعدت برة ألعب تيك أحسن لي.
يجب أن يتحمل المسؤول بالسجن أو الغرامة إذا ظلم الموظف بشأن الترقية.

قعدة چاي وزجاير

بأي عقل ومنطق ينوع مصادر الدخل بالضرائب، يجب استغلال الموقع الجغرافي للكويت للربط مع دول العالم، فكروا بهالمواضيع والله عشر دقائق نعلمكم قعدة چاي وزجاير نعلمكم.
وتم رفع الجلسة.

• عبدالله الرومي: لا يجوز للجان البرلمانية مخاطبة الجهات الخارجية